

النمو السكاني والتطور العمراني (لعدد من المدن العربية المعاصرة)

اسم الباحث : د. ناصر صالح مهدي / استاذ جامعي

ملخص البحث :

يهدف البحث الى التعرف على مدى العلاقة المباشرة وغير المباشرة للنمو السكاني للمدن نتيجة لعملية التحضر التي تشهدها المنطقة العربية للتطور العمراني لهياكل المدن وتكويناتها الشكلية وتغير معاييرها التخطيطية لبعض من المدن ومدى تغيرها بالبعد المكاني والزمني ومدى علاقتها بمعايير المدن الغربية من الجهة الاخرى. والتعرف على مدى تأثيرها في تغيير مفهوم المدينة العربية المعاصرة كظهور الاستعمالات الوظيفية الجديدة المؤثرة في تغير نمط تكويناتها الشكلية لنسيجها العمراني المرتبط بمورفولوجيتها القديمة وطابعها الانساني المميز. يسعى البحث بالتعرف على مدى امكانية استثمار المعايير التخطيطية ببعدها الانساني والمكاني والزمني لمجتمع المدينة للنهوض بها وفق الامكانيات المتاحة لتطوير بعدها الحضاري للمساهمة في عملية التكيف البيئي والمورفولوجي لتحقيق مدينة عربية متقدمة لها خصوصياتها المميزة.

ويسعى البحث الى الوصول الى تحقيق اسلوب لمعالجة تغيرات المعايير التخطيطية للمساحات العمرانية لهيكل المدينة والاستعمالات الرئيسية والثانوية لتوسعات هياكلها العمرانية المستقبلية. وفق معادلات رياضية تساهم في العملية التخطيطية وباستخدام الحاسب الآلي.

المقدمة:

شهدت المنطقة العربية تحولات اقتصادية مهمة وتغير في النشاط الوظيفي للمدينة من الطابع التجاري والخدمي الى الطابع التجاري والصناعي والثقافي والاجتماعي مما ادى الى النمو السكاني وتوسع الهياكل العمرانية للمدن نتيجة للنمو الديموغرافي الطبيعي وعملية التحضر والنزوح من المناطق الريفية للمدن. وازدياد السكان بالمدن الكبيرة بشكل كبير وتبعتها المدن المتوسطة والصغيرة هي الاخرى , ونتيجة لذلك شهدت المدينة تطورات عمرانية وتغير في



المعايير التخطيطية والعمرانية لمواجهة متطلبات النمو السكاني والعمراني للوصول الى حالة التكيف الوظيفي والمكاني والشكلي للنمو العمراني لهياكل المدن ومراكزها ومناطقها المختلفة , وتأثرت الدراسات بالافكار والمعايير التخطيطية الغربية كهدف تخطيطي يسعى المخطط الى بلوغه, مما ادى الى تسارع عملية التوسع العمراني ومن ثم عملية التكيف الوظيفي والمعياري للمدن عبر المخططات والتصاميم الاساسية للمدن. وعبر المشاريع العمرانية الاسكانية والصناعية والخدمية العامة والترفيهية وغيرها من الخدمات التي ساهمت هي الاخرى في تعجيل عملية التطور والنمو العمراني وخاصة في المدن الكبيرة , فكانت التغيرات واضحة وكبيرة على هياكل المدن ومراكزها ومناطقها الوظيفية المختلفة .

ونتيجة للمشاكل الكبيرة التي تعانيها المدن الناجمة عن النمو السكاني والتطور العمراني وتأثيرها في تغير المعايير التخطيطية تبرز اهمية التعامل مع المشكلة الرئيسية الفاعلة والمؤثرة الا وهي المعايير التخطيطية والعمرانية. في كيفية تحقيق تنبؤات مستقبلية تأخذ بنظر الاعتبار واقع المنطقة العربية وتطوراتها العضوية الواقعية وتوظيفها في عملية التنبؤ المستقبلي لاختذ بنظر الاعتبار في عملية التطوير كهدف ستراتيجي بأسلوب يخضع لمعادلات رياضية يعتمد عليها في معالجة المتغيرات التي تصاحب النمو السكاني الحضري للمدينة العربية التي لا تتعرض لها مدن العالم المتطور في الوقت الحاضر بل تهتم بمعالجة التكيف والملائمة البيئية نوعا لا كما في حين تعاني المدينة العربية النمو والتوسع الافقي والعمودي نتيجة لضغط النمو السكاني لها .

هدف البحث :

يهدف البحث الى التعرف على مدى تأثير النمو السكاني على تطور الهياكل العمرانية للمدن وتغير معاييرها الاسكانية والوظيفية والمكانية وفقا لتغير البعد الزمني باستخدام الحاسوب الالي واعتماد النموذج الرياضي الانحداري الخطي للتعرف على العلاقات عبر توصيفها واختبار مدى صحتها وامكانية اعتمادها في رسم التنبؤات المستقبلية لتطورها, وفقاً لحالة المدينة الزمانية والمكانية . ويمكن تطبيقه لدراسة التغير السكاني وعلاقته بتغير المساحة الكلية للرقعة المكانية لهياكل المدن التي توضح تغير الكثافة الاسكانية وفقاً لتلك العلاقة. ومساحة الوظائف الاخرى لمركز المدينة والابنية الوظيفية الاخرى .

نطاق البحث

جاءت الحدود المكانية لبحث النمو السكاني والتطور العمراني لبعض المدن التي تمثل تدرجا هرمياً من ٢٤.٠٠٠ الى ٨٦٤.٠٠٠ نسمة التي تتوفر المعلومات عنها وبمدة تغير تزيد على ٢٠ سنة لتؤمن تاثير واضح للمتغيرات لمجمل العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في نمو سكان المدن ووضوح تأثيرها على الجانب العمراني لهياكل المدن وكثافتها الاسكانية وعلى تغير الجانب العمراني وتكويناته الشكلية للمدن وبعض معاييرها الوظيفية .

منهجية البحث :

لتحقيق الاهداف المرسومة التي اعتمدها البحث فقد سعى الى :

- ١- اظهار علاقة المتغيرات التي حددها هدف البحث فشملت كلا من نفوس المدن ومساحة هياكلها وتغير معاييرها واطهار المتغيرات الحاصلة لنمط نسيجها والتكيف المكاني لهياكل المدن وتكويناتها الشكلية والاتجاهية المكانية .
- ٢- التحقق من صحة العلاقة بين تغير مساحة الهياكل العمرانية والمعايير الخاصة لبعض الوظائف المركزية التي خضعت للدراسة .
- ٣- التحقق من صحة العلاقات التي جاءت بها الفرضيات واختبارها بالنموذج الانحداري الخطي.
- ٤- تحديد المعادلات التي يمكن استخدامها لايجاد العلاقات المستقبلية .

المفاهيم الاجتماعية والتطور العمراني للمدن :

- تأثر المحتوى الوظيفي ومساحة التكوين الشكلي لهياكل المدن العمرانية بالمتغيرات الفكرية والمكانية الزمانية ويمكن عرض مراحل التطور التاريخي العمراني للمدن بالاتي :
- مرحلة مفهوم الفكر الديني في ارساء القيم الحضارية التي يقبلها العقل مرحلة مدن^(١) الحضارات القديمة التي اعتمدت الشكل الكتلي البيضي المركزي النشاط الديني تميز المحتوى الشكلي وخير مثال على ذلك المدينة العربية الاسلامية التقليدية لنسيجها بالشوارع المتعرجة والكتل المتماسكة المنغلقة عن الخارج والمنفتحة نحو الداخل .
 - مرحلة مفهوم التطور الاجتماعي الذي جاء نتيجة تاثير فلسفة التاريخ في علم الاجتماع^(٢) اثر في ظهور وظائف اجتماعية جديدة كافتتاح الفضاءات الحضرية وتحول نمط المدينة من النمط الشبكي المتعامد الى النمط الشعاعي لمواجهة متطلبات التغير



والنمو في العلاقات الاجتماعية التي تزامنت مع ظهور نظرية دارون والتي تميزت بها مدن عصر النهضة .

- مرحلة ظهور التنمية الاجتماعية والتخطيطية الشاملة نتيجة للتطورات المتلاحقة الحديثة والمعاصرة التي ادت العلاقات الاجتماعية الجديدة الى ظهور الحاجة الى الموازنة بين الموارد البشرية والطبيعية المؤثرة في حجم التنمية المكانية العمرانية للمدن ونموها السكاني . فظهرت نظريات جديدة كنظرية الدوائر المركزية لبيرجس والقطاعية لهومر هوابت والنوى المتعددة لمكنزي^(٣) التي ظهرت خلال الثورة الصناعية وما بعدها .

وهناك النموذج الخطي الشريطي الديناميكي لدوقسيادس ثم النموذج العضوي البيئي المكاني المتكيف . المرتبط بالبيئة المكانية فكل مدينة تكوينها المتميز بخصوصيته المكانية الوظيفية والشكلية البيئية يضم نسيجها الانماط المتعددة والمتنوعة التقليدية والحديثة والمعاصرة تتطلب مشاكلها اجهزة تخطيطية متقدمة تتبنى مفهوم التخطيط الشامل لمعالجتها . فالمدينة نسيج عمراني امتد عبر البعد الزمني القديم والحديث والمعاصر ولكل مدينة خصوصيتها التي يعكسها تكوينها الشكلي وانماط نسيجها المتنوع .

الابعاد الفكرية والقانونية لنظرية تخطيط المدن العربية :

رافق الثورة الصناعية توسع المدن وتدهور البيئة العمرانية للمدن ومراكزها فظهرت افكار جديدة تدعو الى موازنة البيئة الجمالية والصحية باعتماد مبدأ التنظيق ، ودعوة المهندس سيات لدراسة تاريخ تخطيط المدن والحفاظ على تراثها المعماري و ظهور المدن الجديدة لمعالجة الاكتظاظ والاختناقات المرورية والتلوث البيئي وتدهور مستوى الخدمات بالمدن . ظهرت الحاجة الى ظهور الانظمة والقوانين الخاصة بالطرق والابنية كما في العراق عام ١٩٣٥ رقم (٤٤) الذي كان له اثر في تغير انماط نسيجها العمراني وتكويناتها الشكلية ومعاييرها التخطيطية بتبنيها المناطق العمرانية التي جاءت بمساحات تتراوح بين ١٠٠ م^٢ - ٦٠٠ م^٢ ومناطق خاصة بمساحة ٨٠٠ م^٢ واخرى ممتازة تصل الى ١٥٠٠ م^٢ وظهر قانون تخطيط المدن عام ١٩٤٧ في بريطانيا الذي أرسى المبادئ التخطيطية والعمرانية الجديدة كالتوزيع المكاني والوظيفي للمناطق (مبدأ التنظيق)^(٤) والتدرج الهرمي للخدمات المركزية وتأمين الفضاءات الحضرية المفتوحة ومعالجة الكتل البنائية كوحدة وظيفية واحدة وتكرارها النمطي الذي جاء بها بيوكانن عام ١٩٦٤ بافكار جديدة كسهولة الوصول وتحسين البيئة وحمايتها من التلوث السمعي والبصري الناجمة عن الحركة المرورية للمركبات ضمن نسيج المدينة العمراني ، كل هذه الافكار والقوانين



ساهمت في رسم التوجهات الشكلية العمرانية وتحديد رقعتها عبر المعايير التي جاءت بها لتحديد نمط و عمران المدن المعاصرة وشكلها ومنها المدن العربية .
كل تلك القوانين والمبادئ التخطيطية ساهمت في خفض المعايير التخطيطية لتصل بعضها الى كثافة سكانية ٦٠ شخص / هكتار مما ساعد في مضاعفة مساحة المدينة وسارع في نموها العمراني اضافة الى الزيادة السكانية لها .

العوامل البيئية المكانية والتكوين الشكلي للمدن :

ارتبط تطور التكوين الشكلي النسيجي للمدن بالقوى المؤثرة واتجاهاتها لتلبية متطلبات الحاجة المرتبطة بنمو سكان المدن المكانية والعمرانية والنفسية والاجتماعية، ضمن مساحة المدينة وتوسعاتها بالنمو الاقتصادي والتطور الثقافي لمجتمع المدينة^(٥) التي يمكن قياسها باحتساب المساحة ، التي تشغلها الكتل البنائية الوظيفية لتلبية متطلبات مجتمع المدينة واقليمها وتختلف الوظائف كما ونوعاً مما يؤدي الى اختلاف التكوينات الشكلية وانماطها بين مدينة واخرى. والقوى المضادة التي تمنع او تحد او توجه التوسع العمراني ترتبط بالعوامل الجغرافية والطوبوغرافية والعمرانية النسيجية وكثافة القوى الجاذبة والطاردة المؤثرة في اعطاء المدينة تكوينها الشكلي العام وقد اوضحت الصور الجوية للمدن ومخططاتها العلاقة التبادلية لمحصلة القوى ومدى تأثيرها في تطور التكوين الشكلي للمدن يمكن تحديدها بالاتي :

١- طوبوغرافية الارض :

يتحدد تطور التكوين الشكلي للمدن ومساحة رقعته المكانية الصالحة للتوسع العمراني واتجاه محاور نموها لمواكبة متطلبات نموها السكاني بطوبوغرافية الارض حيث يتحدد العمران بسبب تواجد الاراضي الوعرة التي تحيط بالمدينة ومدينة الموصل خير مثالاً لذلك حيث يتحدد نمو عمرانها من الجهة الغربية والشمالية الغربية وكذا مدينة كركوك من الجهة الشمالية والشرقية للاسباب نفسها .
وكذلك مدينة درنة التي تحدها المنطقة الجبلية من الجهة الجنوبية ومدينة المكلا المثال الاخر للنمو السريع والتوسع الشريطي على طول الساحل لوجود مناطق وعرة وجبلية ساهمت في تحديد التكوين الشكلي للمدينة شكل رقم (١).

٢- المسطحات المائية :



ارتبط نشوء المدن العراقية والمصرية والسودانية وغيرها بصفاف الانهار والبحيرات والمسطحات المائية وتتخذ كثير من المدن النهر ومحرمات المسطحات المائية حدوداً لها ووفقاً لاشكالها وتوضح حالة التكيف المكاني لتأثير المسطحات المائية كما في هياكل مدن سامراء والنعمانية ودرنة وبنغازي و المكلا ، على جهة من المسطح المائي في حين تفاعلت تكويناتها الشكلية مع النهر وعلى جانبيه كما في مدينة الموصل والكوت وبغداد اذ يؤثر النهر بشكل رئيس على التكوين الشكلي العام للمدينة شكل رقم (٢).

٣- محددات المناطق الاثرية :

للمناطق الاثرية وموقعها تأثير في نمو المدن لارتباط المناطق الاثرية بالتشريعات القانونية التي تحميها وتحافظ عليها وفق قانون حماية التراث ، وخير مثال على ذلك مدينة سامراء المدينة التاريخية ورقعتها المكانية المحددة . ومدينة الموصل التي تقع ضمن هيكلها (مدينة نينوى القديمة) التي اضحت محدداتاً لنمو مركزها في الجانب الشرقي من المدينة خير مثال على ذلك شكل رقم (٣).

٤- محرمات التلوث البيئي :

ان موقع الصناعة الملونة التي اضحت محرماتها متاخمة للمدن املت الضرورة التي لا بد من الاخذ بنظر الاعتبار محدداتها التي تخضع لضوابط صحية وبيئية التي لا بد من احترامها وعدم تجاهلها لما لذلك من اضرار في صحة المواطنين كمعامل الاسمنت والطابوق والمحطات الحرارية والصناعات الثقيلة ، والتلوث الصوتي كالمطارات التي اصبحت محرماتها محددة لتوسعات المدن ولها معاييرها الخاصة التي لا بد من الالتزام بها كمدينة كركوك ومحرمات التلوث البيئي في مدينة النجف والكوفة مثال عل ما يحصل لها من محرمات للتلوث البيئي محددة للتوسع العمراني لها والتي تحصل لمدن كثيرة كما في الشكل رقم (٤).

مراحل التطور العمراني للمدن :

نتيجة للنمو السكاني للمدن تطورت هياكلها العمرانية التي مرت بمراحل تطويرية، ولتكون صورة مادية لتطور النسيج العمراني لها ، ولا بد من دراسة مراحل تطورها المتعاقبة ، وعلى الرغم من اختلاف التوزيع المكاني لاستعمالات الارض والتكوين الشكلي لهيكلها وتغير النسيج العمراني ونموه بسبب محصلة القوى المؤثرة الا انه



يتواجد تشابه في انماط النمو والتكوين الشكلي والوظيفي للمدن ويمكن تحديد مراحلها التاريخية المورفولوجية باربعة مراحل .

اولا مرحلة (المدن التقليدية):

قبل تبني القوانين والنظم التخطيطية والبنائية المعاصرة لعام ١٩٣٥ م , قد تكون الشكل العمراني للنسيج من الترجمة العملية للقيم وتعاليم الدين الحنيف وحاجة مجتمع المدينة انفسهم . ف جاء الشكل التقليدي الدائري والبيضوي الذي لم يفرض بشكل نموذج محدد ولكنة جاء نموا عضويا طبيعيا فاتسمت تلك المرحلة بظهور الانماط الاتية :-
١- النمط المركزي الدائري الشعاعي حيث المسجد ودارالحاكم والسوق والابنية العامة بمركز المدينة يحيطها العمران بشكل دائري اوشبة دائري ويلاحظ ذلك في كل من التكوين الشكلي لمدينة الموصل والنجف القديمة وغيرها من المدن, شكل رقم (٥). وفي كثير من المدن العربية والاسلامية التقليدية .

٢- النمط الخطي المحوري عندما يقع السوق على النهر او البحر حيث يتلائم الموقع للعمل التجاري, العامل المهم في اختيار المواقع للمدن ومراكزها التجارية وتحديد محاور حركة التسوق داخل النسيج العمراني لمركز المدينة وهيكلها . ولتوافق المحور المركزي مع نمو المدينة فهو يتسع باتساعها بعلاقة تبادلية حيث يتضح النمط الخطي في مخطط مدينة بنغازي وطرابلس القديمة الواقعتين على البحر الابيض المتوسط شكل رقم (٦). وقد تتعدد المحاور التي تربط المدينة بالمدن الاخرى فتعدها يساهم في نموها ونمو وظائفها المركزية وفقا لتلك المحاور.

ثانيا: مرحلة التغير والنمو للنمط :

بدا النمو والتغير بعد اعتماد المعايير التخطيطية والضوابط البنائية التي امتدت من بداية التحول والنمو الاقتصادي الناجم عن اكتشاف النفط واستخراجة في المنطقة العربية مما ادى الى النمو السكاني والتوسع العمراني للمدن كنتيجة للنمو الطبيعي لسكانها والهجرة اليها من المناطق الاخرى وادى ذلك الى تغير وتحول في النكوين الشكلي والحجمي للهيكل العمرانية للمدن , ولقد تميزت تلك المرحلة بالاتي:-
-تسريع القوانين واعتماد المعايير النخطيطية التي ساهمت في ظهور انماط جديدة وانفتاح النسيج العمراني للمدن نحو الخارج .
-اختفاء اسوار المدينة كليا ونمو القطاعات السكنية الجديدة خارجها.

- انتقال بعض الساكنين من المناطق القديمة الى الاحياء الجديدة . لتحسين البيئة الحضرية للمنطقة القديمة وتأمين الخدمات الضرورية لها.
- الاستعانة بالخبراء الاجانب لوضع النصاميم الاساسية للمدن.
- التحول التدريجي من المدن ذات المركز الواحد الى المدن المتعددة المراكز
- ظهور جيل جديد من المعمارين والمخططين المحليين وظهور الاجهزة التخطيطية الرسمية وتنوع الانماط والمعايير بشكل رئيس بالتوسعات العمرانية للمدن المعاصرة .

ثالثا مرحلة التكيف المكاني:

- يتكيف التكوين الشكلي للمدن عندما يستنفذ النمو لبعض محاور التوسع ليتلائم وقوى الشد والضغط لاستعمالات الارض التنافسية وتتنوع بالمحاور الجديدة الملائمة لتتنوع رقعتها المكانية بما يتلائم والعوامل البيئية المكانية والعمرانية . ولقد تميزت مرحلة التكيف المكاني بالاتي:-
- اعداد النصاميم الاساسية وفق معايير ومفاهيم جديدة كمرعاة مبدا التدرج الوظيفي للمناطق الاستعانة بالمكاتب الاستشارية والخبراء من الدول الاجنبية.
- تطور الاجهزة التخطيطية المركزية وظهور الاجهزة التخطيطية المحلية. تدهور البيئة العمرانية للمدينة القديمة وتحولها الى المنطقة التجارية المركزية
- احتواء النسيج العمراني انماط متعددة مختلفة ومتنوعة من النمط التقليدي العضوي الى الشبكي المتعامد والمركزي الشعاعي, مما جعل نسيجها الحضري بكتل بنائية وفضات غير متوازنة لا تتكيف مع بعضها البعض .

رابعا مرحلة النضوج والتكامل:

- شهدت هذه المرحلة اتجاة التكوين الشكلي العام للمدن نحو حالة التوازن والنضوج بعد ان استنفذت مناطق التوسع لمعظم محاورها التي تتيح لها بالتوسع العمراني واتجهت الاستعمالات الوظيفية نحو التنافس على الاشغال الامثل بالبعد الاقتصادي المؤثر في اتساع الرقعة المكانية للمدن . وفي تلك المرحلة نلاحظ نفاذ كافة المساحات المخصصة للتوسع بموجب النصاميم الاساسية وتعديلاتها وصعوبة ايجاد الحلول المناسبة لتوسعات المدن ضمن معظم المحاور الممكنة للتوسعات العمرانية واضحت ذات كلف اقتصادية عالية لا تتحملها المدن اضافة الى كلف الخدمات الضرورية لمجتمع المدينة اضافة الى كلف معالجة المساحات المكانية لتلائم ومتطلبات توسعاتها المكانية الملائمة للنشاط العمراني وتبدا المدينة بمعالجة مشاكلها العمرانية باعتماد البعد الثالث . وتظهر ظاهرة التخصص الوظيفي للمناطق بدا من المركز وانتهاء

بالضواحي وتلك الظاهرة ظهرت بالمدن التي يميل عدد سكانها الى الاستقرار السكاني التي تميزت بها معظم المدن بالعالم المتقدم حيث يتجة التطوير للمدن نحوالتطوير النوعي دون الكمي .

التغير السكاني والمعايير التخطيطية :

لقد ركزالبحث على التغير السكاني في المدن ومدى تاثيره على تغيرالمساحة الكلية للمدن والتغيرات الحاصلة للمعايير والمساحات لمراكزها ومساحات الاستعمالات الوظيفية الرئيسة والثانوية لبعض المدن العراقية التي تتوافر المعلومات عنها ويمكن تحديد اهم التغيرات الناجمة عن التغير السكاني في المدن بالاتي :-

التغير السكاني للمدن المعاصرة :

شهدت معظم المدن المعاصرة العربية منها والعراقية على سبيل المثال بين عام ١٩٤٧ - وعام ١٩٨٧ فاقت النمو الطبيعي لسكان القطر ويوضح الجدول رقم (١) النمو السكاني وعدد مرات الزيادة الحاصلة للمدن المختارة بين عام ١٩٧٧ وعام ١٩٨٧ .
اذ بلغت اعلى نسبة تغيير ٤.٢ مرة في الحجم السكاني لمدينة بعقوبة وادناها نسبة كانت ١.١٥٥ لمدينة البصرة وبلغ معدل التغير ٢-٣ مرة كما يوضح سرعة النمو السكاني للمدن .
والتوسع الكبير للرقعة المكانية بين عام ١٩٦٢-١٩٨٥ اذ بلغت اعلى نسبة للتوسع ٧.٢٥ مرة لمدينة السماوة وادناها نسبة ٣.٥ مرة لمدينة كركوك ومعدل التوسع بلغ ٤.٩٣ مرة عما كانت عليه سنة ١٩٦٢ . ومن هنا يتضح مدى التغير الحاصل للهياكل العمرانية للمدن تفوق نسبة الزيادة السكانية مما يدل على تغير المعايير المعتمدة لها والتي ادت الى اختلاف نسب نموها .
ويتضح مدى التغير الذي طرأ لتلك المدن نتيجة النمو السكاني المضطرد لسكان الحضر الناجم عن التحولات الاقتصادية المتمثلة بالاستثمارات النفطية والنشاط الصناعي والخدمي واستقرار التواجد السكاني للمناطق الريفية وهجرة الزيادة الطبيعية لها الى المناطق الحضرية . وهكذا يتضح تاثير النمو السكاني على تحديد معيار الكثافة الاسكانية لها . اما تاثيرها على الجانب المعيارى و الوظيفى فنأخذ على سبيل المثال المعايير الاتية :

معيار الكثافة الاسكانية لمدن الدراسة:

لمعيار الكثافة السكانية للمدن اهمية كبيرة لما له من علاقة وثيقة في اعداد التصميم الاساسية للمدن اذ لايمكن لاي مخطط من تحديد الرقعة المكانية المستقبلية لتطور اي مدينة .واوضحت



الدراسات الخاصة بالكثافات السكانية لمدن مختارة ووفق ما اوضحت الجدول رقم (٢) الخاص بعدد النفوس والمعيار الخاص بالكثافة السكانية التي تم دراستها وفق الاحصاء السكاني لعام ١٩٨٧ وجد ان اعلى معيار لها جاء ١٠٣.٣٢ شخص / هك وادناها ٥٧.١١ شخص /هك ويوضح الجدول رقم (٢-٣) الكثافة الاسكانية وتغيرها تبعا لحجمها السكاني وموقعها والاستثمار الوظيفي للمدينة وطبيعة المعالجات التخطيطية والبيئة المكانية يوضح بان المدن التي يزيد نفوسها عن ١٥٠٠٠٠ نسمة. فجاءت نتيجة الكثافات الاسكانية في حدود ١٠٠ نسمة /هك في حين المدن التي تقل نفوسها عن ١٥٠٠٠ يقل معيارها عن ١٠٠ ليصل الى حدود ٨٠ شخص /هك. ومن هنا نجد ان حدود المعيار المفضل للمدينة العراقية يتراوح بين ١٠٠-١٢٠ م/نسمة الذي تلائم مناخها الحار وطبيعتها المكانية وحالتها الاقتصادية والاجتماعية . ويكن القول ان لكل مدينة معيارها الخاص بها ووفقا لبعديها المكاني والزمني .

معيار مساحة المنطقة المركزية للمدينة :

تبرز اهمية المعيار من اهمية المنطقة والوظائف التي تتركز بها وتشكل القلب النابض والفعال المؤثر في التكوين العام للمدن . وقد اوضحت الدراسة لبعض من المدن العراقية العلاقة بين نفوس المدن ومساحة المركز والاستعمالات الوظيفية الاخرى جدول رقم (٣). كما اوضحت الدراسة ان الحد الاعلى المعياري لمركز المدينة ١١.٨ م^٢/نسمة والحد الادنى ٢م^٢ و٤.٥م^٢ وجاء المعدل ١٠.٣٢ م^٢/نسمة جدول رقم (٤) او ينبع الاختلاف من القزوى المؤثرة، وبشكل رئيس عدد السكان واهمية المدينة ونشاطاتها الوظيفية والاقتصادية وفيما اذا كانت مركز سياحي ديني ثقافي او تجاري . وهاكذا بالنسبة للمعايير الاخرى التي جاءت كالاتي :-

معيار مساحة الابنية التجارية المركزية :

يوضح الجدول رقم (٤) العلاقة بين نفوس المدن المختارة ومساحة الابنية التجارية اذ بلغ الحد الاعلى للمعيار ٣.٨٣ م^٢/نسمة والادنى ٣.٣٥ م^٢/نسمة وبمعدل ٢.٦ م^٢/نسمة . فجاءت المعايير متقاربة تعكس تاثيرات قوى العرض والطلب وفق النشاط التجاري الحر والخلافات الجزئية تعكس طبيعة بعض المدن المتميزة تجاريا التي جاءت معاييرها بالحدود العليا .

معيار مساحة الابنية الحكومية والعامه :



تشمل الابنية الحكومية والادارية والاجتماعية والثقافية والنقابية جاء الحد الاعلى لمعيارها ٢.٥ م/نسمة والادنى ٠.٠٨٥ م/نسمة بمعدل بلغ ١.٢٢ م/نسمة اذ يميل الى الانخفاض بالمدن التي تتعدى ١٠٠.٠٠٠ نسمة ويزداد بالمدن التي تقل نفوسها عن ١٠٠.٠٠٠ نسمة ويتراوح المعيار بين ١.٠-٠.٥ م/نسمة للمدن الكبيرة والصغيرة لخضوع تلك الابنية لمعايير تخطيطية ثابتة مقرة ومعتمدة قانونيا من قبل الجهات الرسمية جدول رقم(٤).

معايير مساحة الطرق والشوارع الرئيسية للمدن :

تلك التي تخدم مركز المدينة تتراوح نسبتها بين ٢٦% - ١١.٦% وبمعدل ١٨.٩٣% والسبب في ذلك مرور طرق عامة بمراكز بعضها دون الاخر كما في مدينة تكريت والسماوة والنعمانية وتزداد مساحة الطرق كلما ازداد عدد سكانها ونقل كلما قل العدد السكاني لها. وتزداد نسبتها اذا اخزقتها او مرت بها الطرق الرئيسية العامة التي تخدمها واقليمها وارتباطاتها بمدن المحافظات الأخرى وبخاصة الرئيسية منها وبذلك ترتبط مساحاتها ومعاييرها بزيادة عدد سكانها , شكل رقم(١٠).

معايير الابنية الثانوية :

كالابنية الصحية التي تشكل نسبتها ٠.٠٦١%-٠.٠٠١% بمعدل ٠.٣٢% من مساحة المدينة واخلاف النسب بين مدينة واخرى لعدم خضوعها لضوابط ومعايير تخطيطية وعمرانية وكذلك الابنية التعليمية التي تشكل مساحتها نسبة تتراوح ما بين ٠.٠٨٤% - ٠.٠٢١% ولم توجد اي علاقة بينها وبين مساحة المدينة والمركز لعدم خضوعها لمعايير وضوابط تخطيطية هي الاخرى خضعت لحاجة المدينة الابنية في حين انها ترتبط بعدد النفوس للمدينة . ان مساحة الابنية الصحية والابنية التعليمية ترتبط بمعايير تخطيطية لها علاقة وثيقة بعدد النفوس تزداد مساحتها كلما زاد عدد سكان المدن جدول رقم (٥). وقد جاء الحد الاعلى للمعيار ٩٦٨, في حين بلغ الحد الادنى ٠.٩٧٠ جدول رقم (٤) .

معايير الابنية السكنية

يرتبط معيار الابنية السكنية للمدن بالمعايير التخطيطية والضوابط التخطيطية الخاصة بالمدينة المراد اعداد تصميم لها , فلكل مدينة معيار خاص بها وفقا للنمط السكاني المقترح لها. وفيما اذا كان السكن عمودي ام افقي . كما ويعتمد على السياسات الاسكانية والمستوى الاقتصادي للمدينة المحدد للكثافات الاسكانية , فالمدن الغربية اعتمدت ٥٠ - ٦٠ شخص هكتار في حين المدينة



العربية والعراقية على سبيل المثال ٨٣.٥٩-٣٢.١٠٣. جدول رقم (٢) وتأثير جميع المدن بالزيادة السكانية المصاحب لانخفاض الكثافة السكانية المؤثر في ازدياد مساحت الرقعة المكانية للمدينة الى الضعف للمدن العراقية كل ١٠-١٢ سنة ولمدن اليمن كل ١٥-١٦ سنة وكذلك مدن ليبيا. وهكذا نجد التأثير الكبير لنمو السكان بمدن منطقتنا العربية في حين لاتعاني المدن الاوربية من ذلك اذ لاتتجاوز نسبة زيادة سكانها ١-٢% مما يوضح المتغيرات الهيكلية الحاصلة للمدن وخير مثال على ذلك المدن العراقية ونموها العمراني.

معادلات التنبؤ المستقبلية للتطور العمراني للمدن:

تعتمد دقة التنبؤات المستقبلية لتطور هياكل المدن العمرانية على النتائج التنبؤية للنمو السكاني لفترة ٢٠-٢٥ سنة والتي على ضوءها تتحدد المساحات والتنبؤات الاخرى الخاصة بالمعايير لاستعمالات المدينة الاخرى ومعادلات النفوس تعتمد بشكل رئيس على معدلات النمو السكانية المرتبطة بالاحصاءات السكانية لفترات سابقة تتجاوز الاربعون عاما الماضية والمعادلة المعتمدة هي.

عدد السكان لسنة الهدف =

عدد السكان لسنة الاساس (+١ معدل النمو السنوي للنفوس) ن-١

$$ل = ل (١ + ر) ن - ١$$

فعلى سبيل المثال لمدينة نفوسها مئة الف نسمة تنمو بمعدل ٣% ولخمسة وعشرون

سنة يكون عدد نفوسها التنبؤي لسنة الهدف .

$$ل = ١٠٠٠٠٠ (١ + ٣.٠٠) ٤٥$$

$$ل = ٢٠٠٠٠٠$$

وهكذا بالنسبة للمدن التي تختلف بعدد نفوسها ومعدلات نموها. ولتحقيق نماذج من المعادلات لتقدير التنبؤات المستقبلية للعلاقات المرتبطة بالنمو السكاني والمعايير التخطيطية الوظيفية المساحية المطلوب اختيارها لابد من تحضير جداول البيانات والمعلومات كما جاء في الجدول رقم (٣) كنموذج وبعد ادخالها بالحاسوب الالي بطريقة المربعات الصغرى تظهر جداول العلاقات التي تم تقديرها بصيغ ترادفية للنموذج العام كاسلوب لتحديد الابعاد التخطيطية للتطورات العمرانية للمدن وتوضح نتائج المعادلات واختبارها على سبيل المثال بالاتي :-

نتائج تقدير معادلة النفوس:



يوضح جدول المعادلات رقم (٥) العلاقة بين عدد النفوس والمساحات الوظيفية لاستعمالات الارض والتي تم دراستها باستخدام متغيرات النفوس لاحصاء ١٩٧٧ - ١٩٨٧ والمتغيرات الحاصلة لمساحة كل من الابنية السكنية ومساحة الطرق من جهة ثانية لنفوس تتمثل في المعادلة رقم (١) ، اذ سجل معامل الارتباط الذاتي (DW) قيمة مقدارها ١.٥١ وسجل مؤشر معامل الارتباط المعتمد R2 قيمة مقدارها (٠.٩٥) و(F.T) قيمة مقدارها (١٠١.٩) مما يدل على وجود علاقة ارتباط جيدة يمكن الوثوق بها ، وهكذا يمكن استخدام المعادلات والمعادلة رقم (٢) اوضحت العلاقة بين نفوس لعام ١٩٨٧ وكل من مساحة الابنية السكنية والابنية الحكومية من جهة ثانية ، على انها علاقة ارتباط جيدة ، اذ سجل اختيار معامل الارتباط الذاتي (DW) قيمة مقدارها (١.١٩) وسجل مؤشر معامل الارتباط المعتمد (R2) (٠.٩٨) وهكذا بالنسبة للمعادلات الاخرى التي توضح العلاقة بين الاستعمالات الوظيفية في المدينة ونفوسها عند اعداد التصاميم الاساسية والجدول رقم(٦)، يوضح تلك العلاقات لمتغيرات النفوس واستعمالات الارض والمساحات الكلية ومراكز المدن وكذلك تغيرات مساحاتها الوظيفية.

نتائج تقدير معادلة المساحات:

ترتبط مساحة المدن والمساحات الوظيفية للمدينة ومراكزها وفق جدول المعادلات رقم(٦) وكذلك التنبؤ المستقبلي للنفوس ولتحديد المساحة الكلية للمدن اذ يكون في حاصل ضرب النفوس للمدينة بمعيارها المساحي وتقديره بالمتري للمربع لكل نسمة فالمدينة التي معيارها ١٠٠ متر مربع وعدد نفوسها ١٠٠٠٠٠٠ نسمة تكون مساحتها ١٠ كم مربع وهكذا تتحدد مساحة المدينة وفقا للعدد التنبؤي لنفوسها. وتقدير معيار كثافتها السكانية وفي تحديد العلاقة بين النفوس ومساحة مركز المدينة ومساحتها ومساحة الاستعمالات الوظيفية الاخرى للمدن ومراكزها بشكل خاص يوضح الجدول رقم (٦) تلك العلاقة بين المساحة الكلية لمركز المدينة من جهة وعدد السكان من جهة ثانية. ويبين جدول المعادلات العلاقة بين المساحة الكلية لمركز المدينة من جهة وعدد السكان للمدينة للعام ١٩٨٧م.

على سبيل المثال من جهة ثانية وقد اوضحت نتائج المعادلة وجود علاقة موجبة وجيدة بين المساحة والنفوس ، اذ سجل اختبار معادلة الارتباط الذاتي (D.W) قيمة مقدارها (١١٧) و اوضح الجدول الاحصائي (١) ان العلاقة جيدة يمكن الوثوق بها بعد تسجيل مؤشر معامل الارتباط المعتمد (R2) قيمة مقدارها ٠.٩٩٧١ بنسبة عالية ، وجاء اختبار (F) مساويا ٢٤٤٢ اعلى من الجدول على الحد المطلوب ، مما يدل على صحة العلاقة ويمكن الوثوق بها.

وهكذا بالنسبة للمعادلات الاخرى التي يمكن استثمارها عند اعداد التصاميم التفصيلية للمدن وبصورة خاصة مركزها. كما ويمكن تطبيق الاسلوب على المناطق الاخرى ضمن المدينة .

التنبؤ المستقبلي لمساحة المدينة والمحتوى الوظيفي:

في ضوء النتائج الخاصة بتقدير و اختبار النماذج والتحقق من صحة العلاقات يمكن للمخطط التنبؤ المستقبلي لمساحة المدينة ومساحة مركز المدينة ومحتواها الوظيفي بتوظيف المعادلات الخاصة بها الاتية:-

١- معادلة مساحة المدينة.

٢- معادلة المساحة الكلية لمركز المدينة.

٣- معادلة مساحة المنطقة التجارية .

٤- معادلة عدد الدكاكين بمركز المدينة .

ولغرض توضيح كيفية استخدام تلك المعادلات الرياضية التنبؤية المستقبلية ,ناخذ الامثلة الاتية لاحساب حاجة المدينة من المساحة ومركزها لمدن يتدرج نفوسها من ٢٥٠٠٠٠٠ نسمة الى ١٠٠٠٠٠٠٠ نسمة وفق المعادلات الاتية :

وبالعودة الى معيار المدينة الى نفوسها ٦٦٤٢٢١ ومعيارها ٩٥ م ٢ نسمة تكون مساحة المركز:

$$I = 9,500.000 \times 9.5 = 90,250.000$$

ونظرا لاتجاه المعيار الى الهبوط كلما ازداد عدد النفوس لذا تكون المساحة:

$$I = 9,400.000 \times 9.4 = 88,360.000$$

وبالمقارنة بين النتائج وبالعودة الى تغير معيار المساحة للمدينة المراد التنبؤ لها يمكن تحديد المساحة المقبولة.

$$i = 9.450.000$$

تتطلب العملية التخطيطية من المخطط المراجعة كل خمس سنوات ، لغرض تقويم اتجاه المعيار , ليتوافق ويتزامن مع واقع حال المدينة. نلاحظ ان نسبة الانحراف للمعيار بلغت ٠.٥٢ % نسبة غير مؤثرة بالنسبة لمدة خمس سنوات. كما يتطلب من المخطط الاستفادة من معايير المدن للدول المتقدمة عمرانيا لغرض المقارنة، للوصول الى حالة الموازنة المكانية المقبولة، التي تهدف الى تحقيق تطور عمراني متقدم للمدن العربية.

معادلة التنبؤ المستقبلي للمساحة الكلية لمركز المدينة:

تطبيق المعادلة لمدينة نفوسها ١٠٠٠٠٠٠٠ نسمة



تكون نفوسها على سبيل المثال ١٠٠٠٠٠٠ - ٧٥٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠
بالاعتماد على العلاقة مع النمو السكاني للمدن يمكن ايجاد مساحة المركز للمدينة ومعياره

كالاتي:

$$TOTAL = 117000 + 9.561(\text{popl})$$

نفوس المدينة 1000000

مساحة المركز

$$TOTAL = 117000 + 9.561(1000.000) \\ = 9678000$$

$$m2/Inch = \frac{9678000}{1000000} = 9.67$$

$$TOTAL = 11700 + 9.561(750.000) \\ = 7287750 =$$

نفوس المدينة 750000

مساحة المركز

$$m2/Inch = \frac{7287750}{1000000} = 28$$

$$TOTAL = 11700 + 9.561(500.000) \\ = 489500 =$$

نفوس المدينة ٥٠٠٠٠٠٠

مساحة المركز

$$m2/Inch = \frac{894500}{500000} = 1.78$$

$$TOTAL = 11700 + 9.561(250.000) \\ = 2390250 =$$

نفوس المدينة 250000

مساحة المركز

$$m2/Inch = \frac{2029200}{200000} = 9.51$$

نفوس المدينة ١٠٠٠٠٠٠٠ نسمة

$$TOTAL = 11700 + 9.561(100.000) \\ = 1073100 =$$

$$m2/Inch = \frac{2029200}{200000} = 10.73$$

نفوس المدينة ٥٠٠٠٠٠٠ نسمة

$$TOTAL = 11700 + 9.561(50.000) \\ = 599050 =$$



$$m2/Inch = \frac{599050}{50000} \quad 11.90$$

$$TOTA = 11700 + 9.561(25.000) \\ = 356025 =$$

$$m2/Inch = \frac{599050}{25000} \quad 4.24 \text{ و}$$

ولتحقيق النمو والتطور العمراني المستقبلي للمدن وفقا للاستراتيجيات الخاصة باعداد التصاميم الاساسية للمدن لابد من اقرار المعايير الوظيفية والمساحية لعموم استعمالات الارض لتحديد حدود التكوين السكاني التنبؤي لهيكل المدينة وفقا لها ووفقا للمفاهيم والمباديء التخطيطية والتصميمية الاخرى الضرورية لتحقيق بيئة عمرانية منقمة تتلائم والبيئة المكانية والزمانية للمدينة .

الاستنتاجات :

- ارتباط التطور العمراني بالنمو السكاني للمدن المرتبط بالتطور الحضري الديموغرافي بالمنطقة العربية لاقطارها نتيجة للتحويلات الاقتصادية الناجمة عن اكتشاف النفط والتوجه الى الصناعة والتقنية الحديثة .
- ارتباط تطور التكوين الشكلي وانماط الهياكل العمرانية للمدن ونسيجها بتطور المفاهيم الاجتماعية والابعاد الفكرية والامكانات المادية لمعالجة حاجة المدينة ببعدها الجديد الناجم عن نموها السكاني وتطورها العمراني .
- تأثر اتساع الهياكل العمرانية للمدن بالابعاد المكانية المؤثرة في تحديد اتجاهات محاور النمو والتوسع المرتبط بمحاور الاتصال المروري لهياكل المدينة واقليمها والاقاليم المتاخمة لها .
- ارتباط المحتوى الوظيفي والمعايير التخطيطية بالمدن ومركزها بتغير البعد السكاني المؤثر في تحديد مساحة الرقعة المكانية للمدينة والمركز والمناطق والاستعمالات الوظيفية



والمؤثرة في تحديد التكوين الشكلي وفق المحاور والمحددات الاتجاهية للتكوين العمراني للمدن ومراكزها .

• ارتباط المعايير التخطيطية للمدن بالابعاد الجغرافية والمكانية والامكانات الاقتصادية والخصوصية المكانية للمدن . فكل مدينة معيارها الخاص بكثافتها السكانية التي تتميز بها عن غيرها سواء سواء كانت متغيرات صغيرة ام كبيرة .

• ارتباط بعض المعايير التخطيطية الخاصة بالابنية الوظيفية بحركة السوق كالابنية التجارية والخدمية والترفيهية والابنية الاخرى التي لها معايير قانونية معتمدة كالابنية الحكومية والصحية والتعليمية والخدمات العامة التي تلتزم الدولة بتأمينها لاهمية وضرورة المعايير التخطيطية الملحة والفاعلة للعملية التخطيطية كاداة فاعلة في معالجة المشاكل وتحقيق الاهداف .

• ولما تتمتع به من تغير دائم وغير مستقر تبرز اهمية دراستها مبدئياً مستمرة ودائمة لتفعيل الفائدة منها . وتحقيق الاستفادة القصوى منها في العملية التخطيطية للمدن وهيكلها المعمارية وعمارتها .

التوصيات :

- ١- مراعاة حجم النمو السكاني عند إعداد تصاميم أساسية لها واعتماد استراتيجيات محددة وواضحة تجاه تلك الظاهرة ضمن منظور استراتيجي للتحضر المدن ضمن نطاقها الوطني والإقليمي والمحلي .
- ٢- عند اعتماد الأنماط والتكوينات الشكلية للمدن مراعاة تطورها التاريخي المرتبط بالمتغيرات الفكرية الاجتماعية وتطور الامكانات الاقتصادية والتقنية المتاحة لتأمين حاجات مجتمع المدينة بابعادها الجديدة التي يحددها نموها السكاني المستقبلي .
- ٣- مراعاة محاور النمو المتاحة لنمو المدينة لتطوير وتأمين تواصل المدينة ومحيطها الإقليمي والأقاليم المتاحة لها .
- ٤- ضرورة تحقيق المتغيرات المطلوبة للمعايير التخطيطية الوظيفة للمدينة المرتبطة بالنمو السكاني المتوقع لها وفق استراتيجية واضحة ومحددة لتحقيق التكامل الوظيفي لاستعمالات الأرض المستقبلية بصورة خاصة المنطقة المركزية للمدن .
- ٥- مراعاة الأبعاد المكانية الخاصة بالمدينة والأبعاد السكانية المتوقعة لها والحالة الاقتصادية والتطورات التقنية عند اعتماد المعايير الوظيفية للمدن .
- ٦- ضرورة اعتماد استراتيجية واضحة لمتابعة الخطط التنموية والمخطط الأساس للمدن للوصول إلى حالة التكامل والتوازن البيئي والتي تتطلب متابعة المعايير التخطيطية ومتغيراتها وفق مراحل محددة كالخطط الخمسية لتحقيق أهداف الخطط التنموية المعدة للمدن .

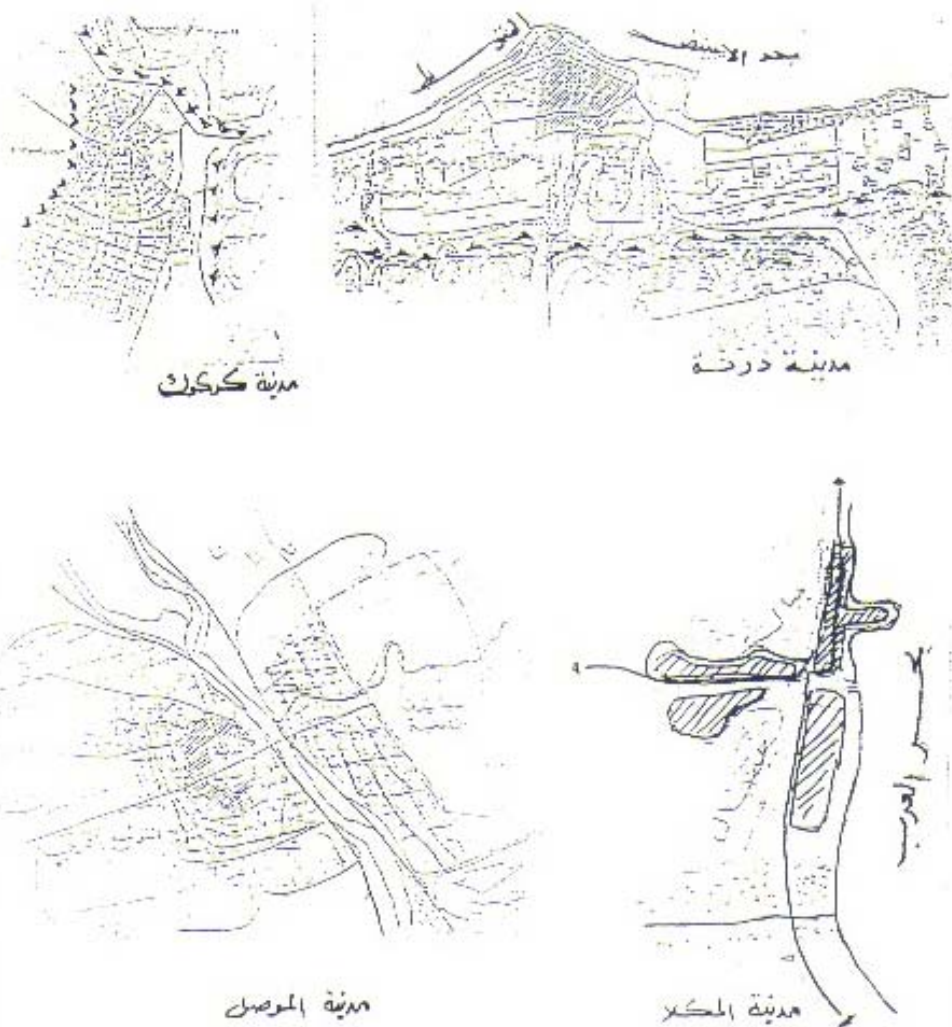


Abstract

The research target is to know the direct and indirect influence of the population of the cities as a result of urban process which Arab world had seen it of physical development for cities structures and their structural forms and planning standards for new cities and changing extent in special and early also its related to the western cities standards from other side.

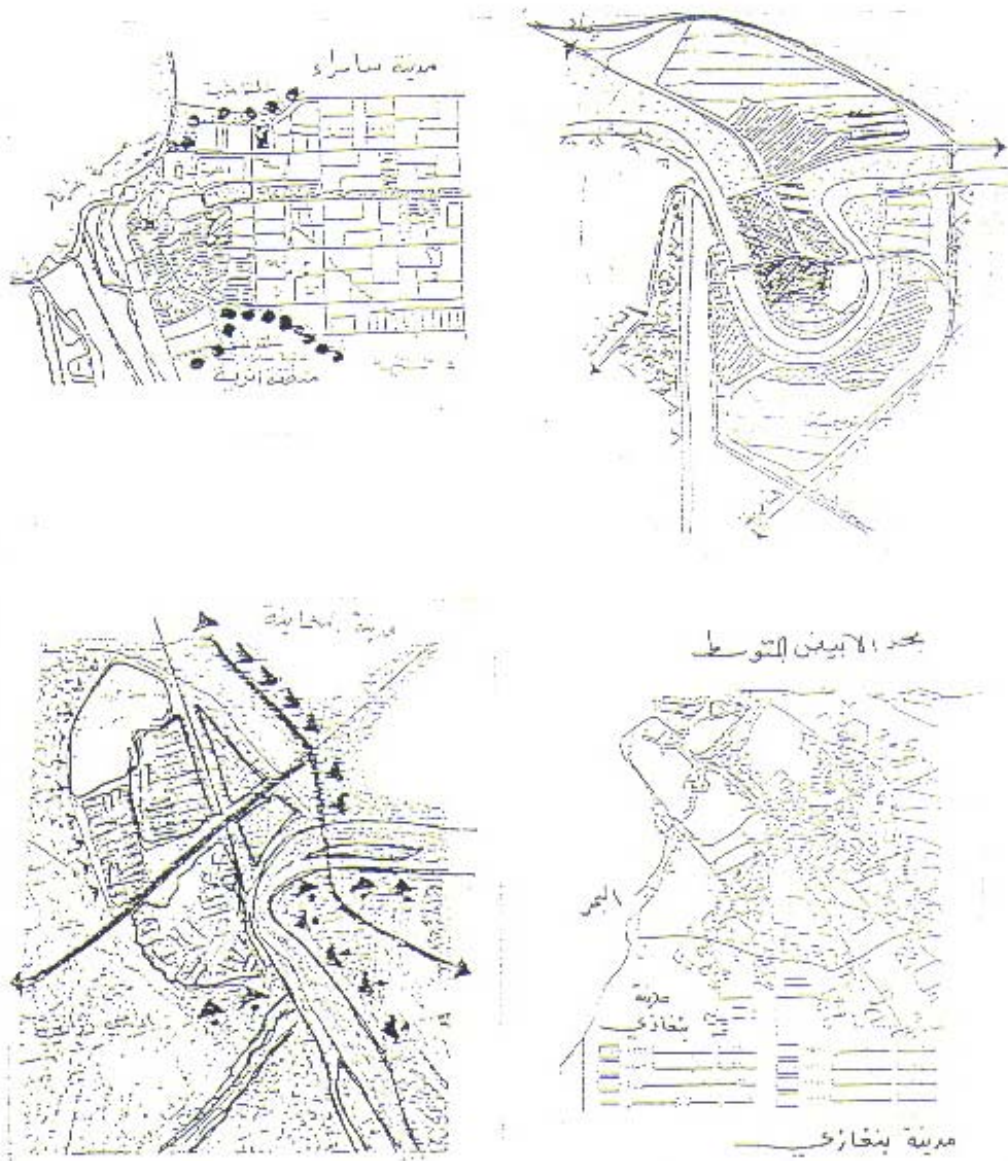
And to identify on their extent influence of the changes in the Arab cities contemporary concepts new functional land use appearances which effects the changes in type of forming physical fabric forms which committed with historical morphological and its special humanistic character

The research attempted to extent the invest the probability of planning standards in their humanistic special and era dimensional for the city society uplift according to their investment potentialities for development of cultural dimension to participating share in process of environmental ecological morphology to create Arab city to has its spatial characteristic. The research also attempt to reach achieve method for treating planning changing's in city physical structure of basic and secondary for their future extensional areas according to mathematical formulas by using computers in the planning processing.



شكل رقم (١)

المحرمات الطبوغرافية واثرها على التكوين الشكلي للمدن



شكل رقم (٢)

محرمات المسطحات المائية واثرها على التكوين الشكلي لتوسعات المدن



شكل رقم (٣)

محرمات المناطق الاثرية واثرها على التكوين الشكلي لتوسعات المدن



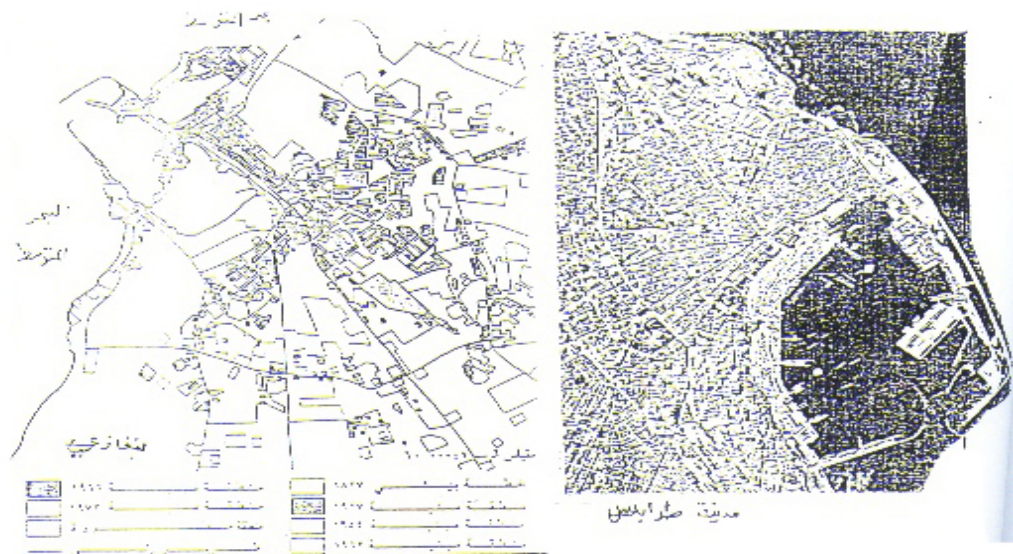
شكل رقم (٤)

محرمات التلوث البيئي واثرها على التكوين الشكلي لتوسعات المدن



شكل رقم (٥)

النمط المركزي الدائري لمدينة النجف القديمة و الموصل القديمة والنمط العضوي للتكوين الشكلي



شكل رقم (٦)

النمط الخطي المحوري الطولي للنسيج العمراني للمدينة القديمة لكل من مدينة بنغازي

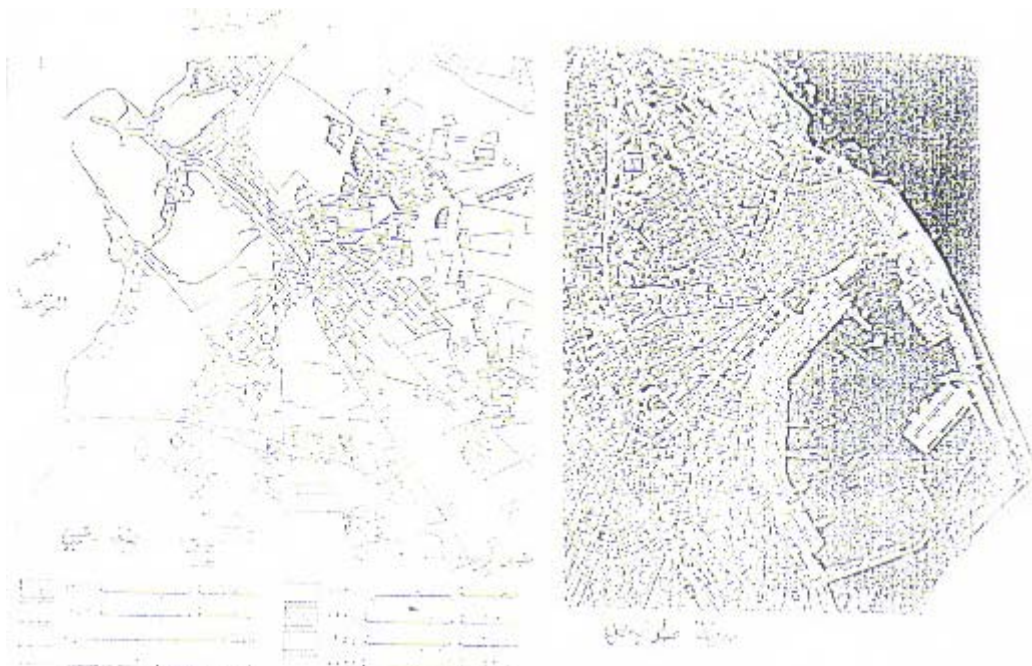
وطرابلس



شكل رقم (٧)
محرمات التلوث البيئي والتوسع العمراني لمدينة النجف

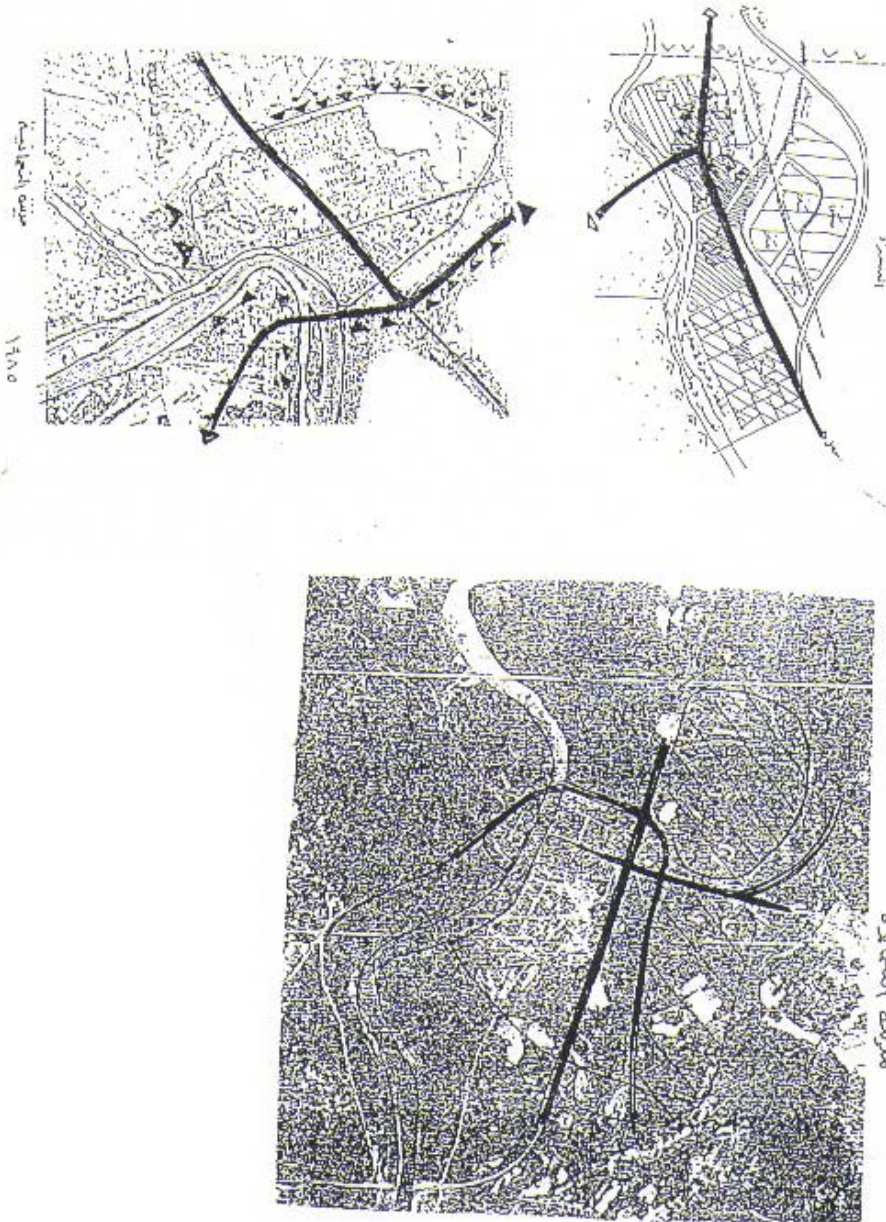


شكل رقم (٨)
النمط المركزي الدائري لمدينة النجف القديمة والموصل القديمة، النمط العضوي للتكوين الشبكي



شكل رقم (٩)

النمط الخطي المحوري الطولي للنسيج العمراني للمدينة القديمة لكل من مدينة بنغازي وطرابلس



شكل رقم (١٠)

اختراق الطرق الهيكل العمراني للمدن بمركز المدينة او حدوده يؤدي الى زيادة نسبة المساحة الذاهبة للطرق وبالتالي ارتفاع المعيار لمساحتها ضمن مركز المدينة



جدول رقم (١)
التغيير السكاني لمدن الدراسة بين عام 1947 - 1987

مرارة الزيادة السكانية بين عامي 1967 و 1987	مرارة الزيادة السكانية	نفس المدن					المدن	ت
		1987	1977	1967	1957	1947		
2.72	5	664221	429883	243391	178222	132746	1	الموصل
2.26	4.35	399189	307463	176148	120402	91582	2	كركوك
1.155	3.81	362143	452102	3133270	164905	94893	3	البصرة
2.41	6.29	309010	188509	128096	88809	49092	4	النجف
3.24	9.89	169519	113183	60553	33433	19859	5	الديوانية
2.83	9.86	154366	54893	54493	26644	15936	6	الكويت
4.20	14.02	145408	79142	34575	18470	10371	7	بغديفة
3.9	8.59	130959	76418	33473	23512	15240	8	السامراء
2.38	11.72	34908	33810	14628	7678	2976	9	تكريت
2.69	7.88	66776	41474	24746	16398	8473	10	السامراء
2.07	3.04	24729	16018	11943	10004	8114	11	العمانية
3.13	8.59	23387	12530	7450	4518	2722	12	العزيزية



جدول رقم (2) نفوس ومساحة الرقعة المكانية والكثافة الاسكانية لعام 1987 لبعض من المدن العراقية .

المدينة	النفوس عام 1987	المساحة عام 1987 كم ²	الكثافة السكانية
الموصل	664221	6623	100.33
كركوك	399189	3936	101.4
البصرة	362143	3505	103.32
النجف	309010	3884	79.55
الديوانية	169519	968	57.11
الكوت	154366	1543	100.0
بعقوبة	145408	1454	100.00
السماوة	130959	1487	88.06
تكريت	34908	423	82.52
سامراء	66776	1116	59.83
النجمانية	24729	283	87.38
العزبية	23387	267	87.59

جدول رقم (3) النفوس ومساحة الرقعة المكانية والكثافة الاسكانية لعام 1962 لبعض من المدن العراقية .

المدينة	النفوس عام 1962	المساحة عام 1962	الكثافة السكانية
الموصل	200000	1800	111
كركوك	140000	1122	124
البصرة	238000	903	263
النجف	152000	843	180
الديوانية	46500	439	106
الكوت	40000	355	119
بعقوبة	26000	210	123
السماوة	28000	205	136
سامراء	20000	236	85
تكريت	11000	88	125
النجمانية	10500	72	145
العزبية	6000	67	90



جدول رقم (4)

نفوس المدينة ومساحة المركز ومساحة الابنية الصحية ، التعليمية ، السكنية
ونسبها من مساحة المركز ومعايرها لعام 1987 .

ت	النفوس	ت	السكنية	%	الابنية التعليمية	%	الابنية الصحية	%	ت
1	664221	1	979750	15.5	204900	3.2	65000	1.0	1
2	39918	2	652983	16.5	243696	6.1	1533326	3.8	2
3	362143	3	741446	22.5	70000	2.1	65000	3.8	3
4	309010	4	1299000	34.5	124500	3.3	125500	1.7	4
5	169519	5	498457	25.4	165000	8.4	72500	3.6	5
6	154366	6	385000	24.8	115900	7.48	605500	3.9	6
7	145408	6	360575	24.7	64725	4.9	31150	2.9	7
8	130959	8	298200	21.9	29550	2.9	25350	1.8	8
9	34908	9	232130	31.6	34960	4.76	26500	3.6	9
10	66776	10	97575	25.8	12600	3.33	16000	4.2	10
11	24729	11	96297	24.8	51190	8.05	23950	6.1	11
12	23387	12	64045	20.5	4020	14.2	14400	5.0	12
				%24.4		%48		%32	



جدول رقم (٥)
المعادلات الاختيارية لنفوس مدن الدراسة

1	$POPL = 2554 + 0.2029(HA) + 0.0536(TRAF)$ $R^2 = 0.955$ D.W= 1.51 F.T = 101.9
2	$POPL = 14610.0 + 0.07828(HA) - 0.5673(GB)$ $R^2 = 0.9815$ D.W=1.19 F.T=239.2
3	$POPL = 42300.0 + 111.0(TSN) - 0.02985(HA)$ $R^2 = 0.93$ D.W=1.19 F.T=65.40
4	$POPL = 30410 + 0.6013(GBA) - 0.018(TRAF)$ $R^2 = 0.9618$ D.W=0.93 F.T=136.4
5	$POPL = 8148.00 + 0.1106(HA) + 0.373(GBA) + 0.1082(TRAF)$ $R^2 = 0.9960$ D.W=1.27 F.T=780.9
6	$POPL = 318000 + 111.9(TSN) + 0.1709(HA) - 0.67(HEA)$ $R^2 = 0.944$ D.W=1.14 F.T=44.93
7	$POPL = 18280 - 110.8(TSN) + 0.3048(HA) + 1.743(HEA) + 0.5115(TRAF)$ $R^2 =$ D.W= F.T=
8	$POPL = 29220.0 + 58.37(TSN) + 0.6106(HA) - 1.797(SCA) - 2.499(HEA) + 0.02091(TRAF)$ $R^2 = 0.9317$ D.W=1.44 F.T=16.36
9	$POPL = 273.2 + 0.004231(HN)$ $R^2 = 0.8891$ D.W=1.07 F.T=80.14
10	$POPL = 74.92 + 0.00063(RN)$ $R^2 = 0.8636$ D.W=2.57 F.T=63.34
11	$POPL = 271.3 + 0.003899(FN)$ $R^2 = 0.8982$ D.W=1.07 F.T=88.19



جدول رقم (٧)
المعادلات الاختيارية للمساحة الكلية لمراكز مدن الدراسة

TOTA = 117000 + 9.561(POPL) 1 R ² =0.9971 D.W=1.17 F.T=3442
TOTA = 3618000 - 3572(Y ₁) 2 R ² =0.0064 D.W=0.34 F.T=0.06459
TOTA = 515900 - 942.3 Y ₁ + 9.549 POPL 3 R ² =0.99 D.W=1.60 F.T=1831.0
TOTA = 503600 + 10.74 POPL 77 - 11.82 Y ₁ 4 R ² =0.8597 D.W=2.00 F.T=2738.0
TOTA = 95180 + 0.1296 POPL + 0.1871 POP 77 5 R ² =0.5166 D.W=2.02 F.T=4,9,9
TOTA = 478000 + 8.904 (POPL) + 0.854 (POPL77) - 836.9 (Y ₁) 6 R ² =0.99 D.W=2.12 F.T=1692.0
TOTA = 97220 + 3.555(TRA) 7 R ² =0.9948 D.W=2.49 F.T=19150
TOTA = 114700 + 3.714 (TRA) - 0.1957 (HA) 8 R ² =0.9955 D.W=2.00 F.T=998.5
TOTA = 718000 + 5223(TRA) - 0.60(HA) - 2.205(GBA) 9 R ² =0.9976 D.W=2049 F.T=1128.00
TOTA=92540.0+3.222(TRA)+0.1458(HA)-0.6455(GBA)+0.6116(TRAF) 10 R ² =0.9997 D.W=2.45 F.T=4661.00
TOTA=70900+20457(TRA)+0.5299(HA)+0.1060(GBA)+0.6333(TRAF) +0.4998(OPA) 11 R ₂ =0.9997 D.W=2.25 F.T=4661.0
TOTA=-334200+516.6(TSN)-1428(HA)+18.01(SCA)-2.78(HEA) + 0.1294(TRA) 12 R ₂ =0.8532 D.W=1.2 F.T=10.03

المصادر

1. Arnold wittick, "Encyclopedias of Urban planning" .p:66-274. Mc. Crow Hill Book Company New York. 1974. : P: 66-274.
2. Gist, Noel P.&Halbert L.A , "Urban Society". 1984 ,P: Third edition Thomas Y. Crowell Company ,New York 103-104-106-109.
3. Gallion &Eisner , "Urban Planning Pattern", 19 P.89.
٤. المدفعي قحطان، ((العمارة تجسيد لفكر الانسان تكيفها البيئة))، مجلة افاق عربية، العدد ٣ مؤسسة رمزي للطباعة، بغداد، ١٩٧٥ ص ٤٥.
5. Constant ionas A.Doxiadis, "Ekistics", Hutchinson & Co.L.T.D London, 1968.P:322-324.
٦. الشمري، د.ناصر صالح، "تحديد التطور العمراني لبعض مراكز المدن العراقية"، للمدة ١٩٤٧-١٩٨٧. رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة بغداد / كلية الهندسة / قسم العمارة غير منشور عام ١٩٩٤ ص ٩-١٦-٥٠-٥٤-٨٧-٨٩.
٧. العراق، هيئة التخطيط الاقليمي فريق العمل، "خطة التنمية المكانية لمحافظة صلاح الدين"، ١٩٨١ ص ٢١٩-٢٢٣.
٨. الشمري، د.ناصر صالح مهدي، دراسة مقدمة لمركز التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد لنيل شهادة الماجستير، "المراكز المدنية لمحافظة واسط" - ١٩٧٧.
٩. الجماهيرية العربية الليبية، امانة التخطيط، المساحة "الاطلس الوطني"، ص ٩٣-٩٤.
١٠. التحضر في العراق - وزارة التخطيط - خطة دراسات الوزارة دراسة رقم ١٥١ ص ٦٨-٩٦-٩٧.
١١. وزارة التخطيط / هيئة التخطيط العمراني، وايدلة يلان، "مشروع اعادة تطوير مدري تكريت وسامراء"، التقرير النهائي - التصاميم الاساس لمدينة تكريت، شتوكارت، ١٩٨٤.
١٢. وزارة التخطيط / هيئة التخطيط العمراني، وايدلة يلان، "مشروع اعادة تطوير مدينتي تكريت وسامراء"، التقرير النهائي، التصميم الاساس لمدينة سامراء.
١٣. وزارة التخطيط / هيئة التخطيط العمراني، دوقياس "التنظيم الاساس لمدينة كركوك" كركوك، ١٩٨٤.
١٤. وزارة التخطيط/ التخطيط العمراني، دوقياس، "التصميم الاساس لمدينة كركوك"، كركوك ١٩٨٤.
١٥. الجمهورية العراقية / وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء، "نتائج التعداد العام للسكان ١٩٧٧".

